

أخطاء منهجية في دراسة فكر الشيعة الإمامية

الدكتور أوميد عثمان أحمد

جامعة السليمانية - كلية العلوم الإسلامية - قسم أصول الدين

omed.ahmed@univsul.edu.iq.com

Methodological errors in studying the thought of the Imami Shiites

Dr. Omid Osman Ahmed

Sulaymaniyah University , College of Islamic Sciences ,
Department of Fundamentals of Religion

Abstract:-

The diversity of perspectives and viewpoints of people concerning the issues and matters should be accepted as something natural. It is also one of the great signs of God Almighty. However, if the human beings in this world all have one perspective and opinion, the life will stop and the beauty of this world will be vanished and the science cannot be developed.

There is no doubt that Islam encourage its followers to live with peace and harmony and respect the other religions. In Islamic perspective, the diversity of nations, religions and ethnics should be acknowledged and strongly Islam condemns the fanaticism, extremism, zealotry and racism. Instead, Islam accepts all ideologies and religions and practically accepts diversity and variation. However, the absence of proper scientific methodology in dealing with this diversity was one of the most prominent problems suffered by Muslims in many historical periods.

Thus, this paper will focus on using the wrong methods and misinterpretations on the Shia sources by scholars and experts on religious sects. Some of these interpretations caused many misunderstandings concerning the Shia books and unfairly portrayed as unreliable sources.

Finally, despite the academic purpose behind this study, the principles of discourse and dialogue will be concentrated as main aims of this study to attain the truth. Additionally, spreading tolerance, accepting others as they are, and preserving religious brotherhood are our goals by focusing on some misconceptions that inherited from the past regarding Shiites.

Key words: Shiite thought, religious brotherhood, Islamic sects, methodological errors, critical and evaluative study.

المخلص:

إن اختلاف الناس في الأفكار والتصورات، ووجهات نظرهم، وما تثمره عقولهم ومداركهم، أمر حتمي طبيعي، بل آية من آيات الله تعالى، ولو خلق الله البشر سواسية في كل شيء لانتقطعت حركة الحياة، ولم يتحقق ازدهار الوجود، وإعمار الكون.

ومع أن الإسلام يشجع على الأخوة الانسانية والدينية، ويعترف بحق الاختلاف، وينهى عن رفض الآخر وسياسة الإكراه والقمع الفكري، إلا أن غياب المنهجية العلمية الصحيحة في التعامل مع الآخر المخالف، من أبرز المشاكل التي عانى منها المسلمون فيما بينهم في كثير من المراحل التاريخية.

ويأتي هذا البحث ليلقي الضوء على أهم الأخطاء المنهجية التي ارتكبها كتاب الفرق والمقالات وأصحاب المذاهب وبعض الباحثين في موقفهم من الشيعة الإمامية وتصويرهم للفكر الشيعي، ما أدى بهم إلى تقليب الحقائق، وتشويه الصورة، وإلصاق التهم بهم، وإصدار أحكام غير عادلة.

ومع أن هذا البحث دراسة نقدية تقويمية للمنهج الذي سار عليه كتاب الفرق وأصحاب المذاهب الكلامية في تصوير بعضهم لبعض، وفي الوقت ذاته محاولة للتقريب بين المذاهب والاتجاهات المختلفة، من خلال تفعيل ثقافة الحوار وروح التسامح وتقبل الآخرين كما هم، والحفاظ على الأخوة الدينية، وتصحيح بعض الأخطاء المنهجية الموروثة عن الماضي وتجاوزها.

الكلمات المفتاحية: الفكر الشيعي، الأخوة الدينية، المذاهب الاسلامية، الأخطاء المنهجية، دراسة نقدية تقويمية.

المقدمة:

إن من أخلاقيات البحث العلمي وأساسياته، التزام الصدق والأمانة، وتحري الدقة والموضوعية، والثبت من الأخبار ونقل المعلومات، وتوخي الحقيقة والعدل فى التقييم والحكم، والتجرد من التعصب والخلفيات الأيدولوجية.

وعلى هذا فالبحث العلمي عملية أخلاقية ومعرفية ومنهجية في آن واحد، وتقع على عاتق الباحث مسؤولية أخلاقية وعلمية تجاه بحثه، وأي تقصير منه في أحد الجانبين فإنه يخل بالبحث ويقلل من شأنه، ويفقد مصداقيته.

ومن المنطلق ذاته فإن ظاهرة التعصب المذهبي في التأريخ الإسلامي تعد أخطر ظاهرة أضرت بالمنهجية العلمية وثقافة الحوار والتعايش والتقارب بين المذاهب والاتجاهات الفكرية المختلفة، وأدت إلى إماتة روح التقدم والإبداع والتجديد، ونفسي الجمود الفكري والتقليد الأعمى، ومن ثم نشر التباغض والعداوة وتبادل التهم بين أتباع المذاهب.

ولا يزال المجتمع الإسلامي في حاضره يعاني من آثار هذا التعصب المذموم بشدة، بحيث ضاعت الأحلام الكبيرة، وصغرت الآمال العظيمة، وتمزق الشمل، وتفرقت الكلمة، وانحصرت الجهود الفكرية في تعميق حدة الخلافات وتوسيعها.

ومن هنا يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على بعض الأخطاء المنهجية التي وقع فيها كتاب الفرق ودارسو الفكر الشيعي قديماً وحديثاً في التعريف بالشيعة الإمامية وبيان آرائها الفكرية وتوجهاتها المعرفية، الأمر الذي أدى بهم إلى تقليب الحقائق، وتشويه الصورة، وإصاق التهم، وإصدار أحكام غير عادلة.

لذلك فإن هذا البحث الذي نحن بصدهه يكتسب أهميته من أنه دراسة نقدية تقويمية للمنهج الذي سار عليه كتاب الفرق وأصحاب المذاهب الكلامية في تصوير بعضهم لبعض، وفي الوقت ذاته خطوة علمية للتقريب بين المذاهب الإسلامية عموماً وبين السنة والشيعة على وجه خاص.

ويتمثل الهدف الرئيس المتوخى من البحث في تفعيل ثقافة الحوار وروح التسامح وتقبل الآخرين كما هم، وذلك من خلال تصحيح بعض التصورات الخاطئة الموروثة عن

الماضي حول الشيعة والتشيع.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم هيكل البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وقد اشتملت المقدمة على التعريف بالبحث من حيث موضوعه وأهميته والهدف منه وهيكله.

المبحث الأول

التعريف بالشيعة ونشأتها وفرقها الرئيسية

المطلب الأول

تعريف الشيعة

التعريف اللغوي: تطلق الشيعة في اللغة على الأتباع والأنصار، وهي مأخوذة من المشايعة أي المتابعة والمناصرة والموالة، وشيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، ومؤيدوه، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة^(١).

التعريف الاصطلاحي: أورد كتاب الفرق والمذاهب تعريفات عديدة للشيعة ولعل أكثرها شمولاً ودقة في التعبير هو ما وضعه الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): "الشيعة هم الذين شايعوا علياً - عليه السلام - على الخصوص، وقالوا بإمامته نصاً ووصية، إما جلياً أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده"^(٢).

وعلى نحو قريب من الشهرستاني قال جعفر السبحاني: "الشيعة من يشايع علياً وأولاده باعتبار انهم خلفاء الرسول وأئمة الناس بعده نصيهم لهذا المقام بأمر من الله سبحانه، وذكر أسمائهم وخصوصياتهم"^(٣).

ويتبين من خلال هذين التعريفين أن الخلاف الجوهرى بين الشيعة وغيرهم، يدور حول مسألة الإمامة، فالإمامة عند الشيعة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، إنما هي قضية أصولية، وهي ركن الدين وقاعدة الإسلام، بحيث لا يجوز للنبي (صلى الله عليه وسلم) إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم^(٤).

وكذلك يفهم من التعريفين أن الاعتقاد بأن علياً وذريته أحق الناس بالخلافة، هو أساس التشيع، أي فمن دان بذلك فهو شيعي، وإن خالف جمهور الشيعة في غير ذلك،

وقال الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ): " ويستحق اسم التشيع ويغلب عليه من دان بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام... وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه"^(٥).

المطلب الثاني

نشأة التشيع

اختلف الكتاب والمؤرخون حول نشأة التشيع، وتضاربت أقوالهم وآرائهم في ذلك، وفيما يأتي نشير إلى أشهر الآراء:

الرأي الأول: ظهر التشيع في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهذا رأي معظم علماء الشيعة، قديما وحديثا^(٦)، قال النوبختي (ت ٣٠٠هـ): " فأول الفرق الشيعة، وهم فرقة علي بن أبي طالب - عليه السلام - المسمون شيعة علي، في زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته"^(٧).

الرأي الثاني: ظهر التشيع بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) مباشرة، قال بهذا الرأي: اليعقوبي (ت ٢٨٤هـ)، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) والمستشرق جولد تسيهر (ت ١٩٢١)، وأحمد أمين (ت ١٩٥٤) والمستشرق برنارد لويس (ت ٢٠١٨)^(٨).

الرأي الثالث: التشيع باعتباره عقيدة روحية، ظهر في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وباعتباره نزعة سياسية، ظهر بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) مباشرة. وهذا ما يفهم من كلام العالم الشيعي السيد محسن الأمين (ت ١٩٥٢) الذي يقول: "في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان جماعة يتشيعون لعلي، ثم ظهر التشيع له عند حدوث الاختلاف في أمر الخلافة يوم وفاة النبي"^(٩).

الرأي الرابع: ظهر التشيع أثناء مقتل الخليفة عثمان بن عفان. وهذا رأي أبي الحسين الملقبي (ت ٣٧٧هـ) وابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، والمستشرق يوليوس فلهوزن (ت ١٩١٨)، ومحمد أبو زهرة (ت ١٩٧٤)^(١٠).

الرأي الخامس: ظهر التشيع في خلافة الإمام علي، وذلك أثناء حرب الجمل بحسب ابن النديم (ت ٣٨٥هـ)، أو أثناء حرب صفين وخروج الخوارج بحسب محمود شكري الألووسي (ت ١٩٢٤)^(١١).

الرأي السادس: ظهر التشيع بعد مقتل الإمام علي بن أبي طالب، وهذا رأي الدكتور طه حسين (ت ١٩٧٣م) ^(١٢).

الرأي السابع: يرى كل من علي سامي النشار (ت ١٩٨٠) وكامل مصطفى الشبيبي (ت ٢٠٠٦) أن استقلال الاصطلاح الدال على التشيع إنما كان بعد مقتل الحسين وبداية ظهور حركة التوابين ^(١٣).

الرأي الثامن: يرى الدكتور عرفان عبد الحميد (ت ٢٠٠٧) أن التشيع كمذهب فكري وسياسي لم يتكامل بنيانه إلا مع ظهور القول بنظرية النص والتعيين، وذلك في نهاية القرن الأول الهجري ^(١٤).

وإذا أنعمنا النظر في مجموع تلك الآراء وقارناها بواقع العهد النبوي وما بعده اتضح لنا أن لفظ (الشيعة) لم يستعمل في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الأربعة للدلالة على فرقة أو جماعة معينة، بل استعمل اللفظ بمعناه اللغوي، مقيداً بدون الألف واللام، كما جاء في نص معاهدة الإمام علي ومعاوية: "هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما... وإن علياً وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمر بن عاص..." ^(١٥).

مع ذلك فقد ظهرت البوادر الأولى للتشيع في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)، وذلك أن التشيع كنزعة روحية وولاء للإمام علي وتفضيله على سائر الصحابة كان موجوداً لدى بعض الصحابة، وقويت هذه النزعة وترعرعت وظهرت أكثر وضوحاً بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وطوال عهود الخلفاء الثلاثة، وانضم إلى هؤلاء الصحابة جماعة من التابعين وكانوا يرون أحقية الإمام بالخلافة، وقد ذكر ابن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ) والباقلاني (ت ٤٠٢هـ) وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) وغيرهم أسماء مجموعة من الصحابة والتابعين الذين كانوا يفضلون الإمام علياً على سائر الصحابة، ويظهرون هذا القول في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، وسماهم صاحب (مختصر التحفة الاثني عشرية) بالشيعة التفضيلية ^(١٦).

وبعد استشهاد الإمام علي وطوال عهد معاوية اتخذت نزعة التشيع الروحية طابعاً سياسياً، تتسم بالهدوء في أغلب الأحوال، على الرغم من تعرض الموالين لأهل البيت

لأنواع من الظلم والاضطهاد والتنكيل وتوهين رموزهم، وفي هذه المرحلة أطلق على الشيعة من قبل الأمويين على سبيل التوهين اسم (الترابية، أو الترايين) نسبة إلى كنية الإمام علي، أبي تراب^(١٧).

أما بصدد استقلال لفظ الشيعة للدلالة على كيان أو تكتل سياسي معين، فإنما كان بعد مقتل الإمام الحسين كما قاله كل من علي سامي النشار وكامل الشيبلي، وشاع استعمال اللفظ أثناء ثورة التوابين وبعدها.

وفي السياق ذاته فإن التشيع كمذهب له أصوله، وفروعه، وكثيره من المذاهب الإسلامية، فقد تأخر إلى عصر الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ) وتلاميذه.

المطلب الثالث

فرق الشيعة

تكلم كل من النوبختي (ت ٣٠٠هـ) والأشعري (ت ٣٢٤هـ) والمطفي (ت ٣٧٧هـ) والبغدادى (ت ٤٢٩هـ) والأسفرائيني (ت ٤٧١هـ) والشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) وفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) وعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) والمقريزي (ت ٨٤٥هـ) وغيرهم عن فرق الشيعة، مع ذلك لم يتفق اثنان منهم على عدد الفرق، بل أتى كل منهم برقم مخالف للآخر، وبعضهم سمى فرقا بأسماء أشخاص دون أن يكون لأحد هؤلاء الأشخاص أتباع وتلامذة في الواقع، حتى يكون له مذهب أو فرقة معينة، لذلك لا يستبعد أن يكون لشخص شيعي ما، رأي مخالف للآراء المألوفة، وبسبب ذلك سميت فرقة باسمه.

واليوم لا نجد لفرق الشيعة أثرا سوى الإمامية الاثني عشرية، والزيدية، والإسماعيلية، إضافة إلى بعض آثار الغلاة لدى فرق معاصرة، لذلك سنقتصر الكلام على هذه الفرق الأربع دون غيرها.

١- الشيعة الإمامية الاثنا عشرية (الجعفرية): هذه الفرقة تؤلف اليوم الأكثرية الساحقة من الشيعة، وكلما أطلق لفظ الشيعة فالمقصود به الإمامية، وسموا بذلك لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم، أو بتعبير آخر قالوا بوجود الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجبوا النص الجلي والعصمة لكل إمام، ثم

حصروا الإمامة في ولد الحسين بن علي خلافاً للزيدية، وساقوها إلى الرضا علي بن موسى الكاظم خلافاً للإسماعيلية^(١٨).

وكذلك سمو بالاثني عشرية أو الإمامية الاثني عشرية، لأنهم قالوا باثني عشر إماماً على الترتيب الآتي: الإمام علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، الإمام المجتبي الحسن بن علي (ت ٥٠هـ)، الإمام الشهيد الحسين بن علي (ت ٦١هـ)، الإمام السجاد علي زين العابدين بن الحسين (ت ٩٥هـ)، الإمام الباقر محمد بن علي زين العابدين (ت ١١٤هـ)، الإمام الصادق جعفر بن محمد الباقر (ت ١٤٨هـ)، الإمام الكاظم موسى بن جعفر الصادق (ت ١٨٣هـ)، الإمام الرضا علي بن موسى الكاظم (ت ٢٠٣هـ)، الإمام التقي محمد الجواد بن علي الرضا (ت ٢٢٠هـ)، الإمام التقي علي الهادي بن محمد الجواد (ت ٢٥٤هـ)، الإمام الزكي الحسن العسكري بن علي الهادي (ت ٢٦٠هـ)، الإمام الحجة القائم المنتظر، محمد المهدي بن الحسن العسكري (ولد سنة ٢٥٦هـ)^(١٩).

وسموا بالجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق الذي ينتهي إليه معظم معارف الشيعة في الأصول والفروع. ويستعمل كثيراً مصطلح الجعفرية كمذهب فقهي مقابل المذاهب الأربعة^(٢٠).

٢- الشيعة الزيدية: هم أتباع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان زيد رجلاً تقياً ورعاً عالماً فقيهاً، فاضلاً شجاعاً، ملماً بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)^(٢١).

وقد تعرض الإمام زيد وأهل بيته لأفظع الإهانات من قبل الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك وبعض عماله، لذلك دعا الإمام إلى الخروج على الخليفة، وفي مستهل صفر سنة (١٢٢هـ) خرج بخمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ونواحيها، واستعد لمواجهة جيش والي العراق يوسف بن عمر، لكن أهل الكوفة ما إن رأوا الشدة حتى أخذوا يتجادلون ويتناقشون، وأخيراً غدروا بالإمام وتخلوا عنه وخذلوه، وبقي الإمام في شردمة، فقاتل بشجاعة حتى أصيب بسهم في جبهته أدى إلى وفاته، ودفن ليلاً خوفاً على نبشه، لكن بعد أيام نبش وصلب عريانياً ثم أحرقت جثته^(٢٢).

وبعد مقتل الإمام زيد، تعددت الحركات الزيدية، ولكنها فشلت جميعا حتى ظهر بخراسان الإمام الناصر الحسن بن علي (ت ٣٠٤هـ) من نسل الحسين، والمعروف بالأطروش، ثم اعتزل إلى بلاد الديلم، والري، وطبرستان، فدعا الناس دعوة الإسلام على مذهب الزيدية، وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين، ثم انتقل المذهب الزيدي إلى اليمن على يد الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ) وقد بايعه أهل اليمن عام (٢٨٤هـ) وأخذ يحارب التشيع الغالي ومذهب القرامطة، ومنذ ذلك الحين تركزت الزيدية في أرض اليمن^(٢٣).

ويرى جمهور أهل السنة أن الزيدية أقرب فرق الشيعة إليهم، إذ يتصف مذهبهم بالابتعاد عن تطرف باقي فرق الشيعة وغلوهم، لاسيما في القضايا المتعلقة بالإمامة، وذلك فقد أنكر معظم الزيدية مبدأ النص والتعيين، وعصمة الأئمة، وفكرة التقية، والرجعة، وظهور المعجزات على أيدي الأئمة، واشترطوا في الإمام أن يكون فاطميا، عالما، شجاعا، زاهدا، سخيا، داعيا لنفسه، سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين^(٢٤).

وفي السياق ذاته يرى بعض المحققين من الإمامية أن الزيدية طائفة مستقلة بذاتها، ليسوا من السنة ولا من الخوارج، لأنهم حصروا الإمامة في ولد فاطمة، وليسوا من الشيعة لأنهم لا يوجبون النص على الإمام، ولا يقولون بعصمته، وليسوا من الغلاة لأنهم لا يؤلهون الأئمة، كما أن فقهم أقرب إلى فقه الحنفية منه إلى فقه الشيعة، ومع كل ذلك فإنهم أقرب الفرق إلى الشيعة^(٢٥).

٣- الشيعة الإسماعيلية: انتسبت هذه الفرقة من الشيعة إلى الإمام إسماعيل، الإبن الأكبر للإمام جعفر الصادق وقد وافقوا الإمامية في الأئمة الستة الأولى، وخالفوهم في الإمام السابع، إذ قالوا بإمامة إسماعيل بالنص من أبيه جعفر، ومن ثم اختتموا سلسلة الأئمة الظاهرين به^(٢٦).

وسميت هذه الفرقة بالإسماعيلية كما قلنا نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وسميت أيضا بالباطنية لقولهم بأن جميع ما استعبد الله به العباد في الظاهر من الكتاب والسنة هي أمثال مضروبة، وتحتها معان هي بطونها، وأن هذه البطون هي التي عليها العمل وفيها النجاة، وأما الظواهر ففي استعمالها الهلاك والشقاء^(٢٧).

(٣٦٠) أخطاء منهجية في دراسة فكر الشيعة الإمامية

ويرى ابن خلدون أن تسمية هؤلاء بالباطنية نسبة إلى قولهم بالإمام الباطن أي المستور^(٢٨).

وقد بدأ انتشار الدعوة الإسماعيلية بسرية تامة في منتصف القرن الثاني الهجري على يدي بعض الدعاة الذين قاموا بالدعوة إلى إمامة محمد بن إسماعيل، أول الأئمة المستورين، وبلغت الدعوة أوج انتشارها في زمن الدولة الفاطمية في مصر وشمال أفريقيا واليمن^(٢٩).

ومع ذلك فإن التعرف على الفكر الإسماعيلي، والوصول إلى حقيقة مذهبهم، أمر عسير جداً، لأن الإسماعيلية بدأت في أول الأمر كفرقة شيعية معتدلة، ثم تطورت ومزجت بين حركات ثورية مسلحة، ومذاهب دينية مختلفة، وآراء سياسية واجتماعية، ومبادئ فلسفية وعلمية متنوعة، وبهذا جمعت بين تناقضات متعددة^(٣٠).

ولكن في كل الأحوال اتخذت الإمامة عند الإسماعيلية موقفاً مركزياً، وقضية جوهرية عقائدية، وارتبط بها جميع شؤون الدين والدنيا، ومصير البشرية، وفي هذا قال أحد علمائهم: "الإمامة هي قطب الدين وأساسه، والتي يدور عليها جميع أمور الدين والدنيا، وصلاح الآخرة والأولى، وينتظم بها أمور العباد، وعمارة البلاد، وقبول الجزاء في دار المعاد، وبها يصل إلى معرفة التوحيد، والرسالة بالحجة والبرهان، والدلالة إلى معرفة الشريعة وبيانها..."^(٣١).

وليس يخاف أيضاً أن للإسماعيلية مشاركة فعالة كباقي الفرق والمذاهب الأخرى في بناء الحضارة الإسلامية وتطويرها، وقد ظهر من بين صفوفهم علماء وفلاسفة كبار دافعوا عن مبدأ التوحيد والنبوة، وردوا على الملاحدة والغلاة بقوة، وفي مقدمتهم: أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) صاحب كتاب (أعلام النبوة)، وأبو يعقوب السجستاني (ت بعد ٣٦٠هـ)، والقاضي النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣هـ) فقيه الإسماعيلية ومنظرهم، وحميد الدين الكرمانلي (ت بعد ٤١٢هـ) صاحب كتاب (راحة العقل) وهبة الله الشيرازي (ت ٤٧٠هـ) وناصر خسرو (ت ٤٨١هـ) صاحب كتاب (سفرنامه)، وغيرهم^(٣٢).

واليوم بالرغم من أن هذه الفرقة قد فقدت نفوذها وبريقها وسيطرتها التي كانت تتمتع بها من قبل، إلا أنها ما زالت منتشرة في بعض مناطق العالم، خاصة في باكستان والهند وسورية والحجاز، وبعض مناطق أفريقيا^(٣٣).

٤- الغلاة (الشيعة الغالية): أصل الغلاة من الغلو، وهو في اللغة تجاوز الحد ومجازة القدر في كل شيء، يقال: غلا الرجل في الأمر إذا تجاوز حدّه، وغلا السعر إذا ارتفع وتجاوز الحد المألوف، وكذلك غلا في الدين، إذا جاوز حده وأفرط فيه^(٣٤).

أما في الاصطلاح فقد أطلق كتاب الفرق والمؤرخون اسم الغلاة على فرق شيعية غلوا في حق أئمتهم، وأخرجوهم من حدود البشرية، ونسبوهم إلى الألوهية والنبوة، وفي هذا قال الشيخ المفيد: "الغلاة المتظاهرون بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته عليه السلام إلى الألوهية والنبوة، ووصفوه من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار"^(٣٥).

وقال الشهرستاني في تعريفهم: "هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فرما شبها واحدا من الأئمة بالإله، وربما شبها الإله بالخلق، وهم على طرفي الغلو والتقصير"^(٣٦).

ويمكن القول إن الغلو في الدين كنزعة منحرفة واتجاه فكري مذموم كان موجودا في صفوف معظم الفرق كالخوارج والمعتزلة والشيعة والحشوية والصوفية، لكن غلو بعض فرق الشيعة تجاوز العقل والمنطق وبلغ الحد النهائي من التشويه والمس بأساسيات الدين الإسلامي وثوابته، لذلك إذا أطلق اسم الغلاة فإنه يراد به غلاة الشيعة لا غيرهم.

وربما يكون السبب كما ذكر علي الرباني الكلبيكاني، أن أكثر حالات الغلو في عالم الإسلام تشكلت حول شخصية الإمام علي^(٣٧).

والجدير بالذكر في هذا المقام أن علماء الشيعة الإمامية متفقون على إكفار الغلاة وإخراجهم من دائرة الإسلام، وهذا منقول عن الأئمة، وحكي عن الإمام علي أنه حكم فيهم بالقتل والتحريق بالنار^(٣٨).

ومع أن جميع الفرق الغالية التي ذكرها المؤرخون وكتاب الفرق قد بادت، ولم يكن لها وجود اليوم، إلا أننا نجد بعض آثارها لدى فرق معاصرة كالدروز والبابية والشيخية وغيرها.

المبحث الثاني

الأصول الفكرية للشيعة الإمامية

توافق الشيعة الإمامية جمهور المسلمين في كليات العقيدة الإسلامية، كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، وغير ذلك. أما في تفاصيل الكليات وشروحها، فالشيعة تتفق مع المعتزلة في بعض المسائل والقضايا، وتتفق مع الأشاعرة في مسائل أخرى، إضافة إلى آراء ومسائل، انفردت بها عن جميع الفرق الإسلامية، سيما مسألة الإمامة، ومن هنا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول

الكليات العقدية (الأصول الخمسة)

اتفق علماء الإمامية على أن أصول العقائد عبارة عن خمسة أصول:

١- التوحيد: وهو الاعتقاد بأن الله واحد لا شريك له في وجوب الوجود لذاته، ولا شريك له في ربوبيته، ولا نظير له في صفاته، وهو المستقل بالخلق والرزق والإيجاد والإعدام، ولا مؤثر في الوجود إلا الله، ولا تجوز العبادة إلا لله وحده (٣٩).

٢- النبوة: النبوة وظيفة إلهية، يخص الله بها من يشاء من عباده، وهي لطف من الله لعباده، والواجب على المسلم هو الإيمان بجميع الأنبياء الذين نص عليهم القرآن الكريم، وهم رسل من الله، وعباد مكرمون، بعثوا لدعوة الخلق إلى الحق، وأن محمدا خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنه معصوم من الخطأ والخطيئة، وما ارتكب المعصية مدة عمره، وأن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه بواسطة جبريل، للإعجاز والتحدي، ولتعليم الأحكام، ولتمييز الحلال من الحرام (٤٠).

٣- العدل: وهو الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى عادل في شؤون عباده، ولا يظلم أحدا، ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون، وأنه تعالى يثيب على الحسنة ويعاقب على السيئة، وأنه منزه عن الظلم، والجور، وفعل ما هو قبيح (٤١).

٤- الإمامة: وهي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهي منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماما للناس من بعده، للقيام بالوظائف التي كان على النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقوم بها، سوى أن الإمام لا يوحى إليه كالنبي (صلى الله عليه وسلم)، وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) مبلغ عن الله، والإمام مبلغ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (٤٢).

٥- المعاد: معناه أن الله سبحانه يعيد الخلائق ويحييهم بعد موتهم بأجسامهم، وأرواحهم وعلى صورهم التي كانوا عليها في الدنيا، للحساب والجزاء، ومن هنا يجب الإيمان بجميع ما ورد في القرآن والسنة القطعية من شؤون الجنة والنار، ونعيم البرزخ وعذابه، والميزان والصراط، والأعراف وكتاب الأعمال وغير ذلك من التفاصيل المذكورة في محلها (٤٣).

وما تجدر الإشارة إليه أن الأصول الثلاثة (التوحيد، النبوة، المعاد) من الأصول الرئيسية المتفق عليها بين جميع الفرق الإسلامية، ويدخل ضمن أصل (النبوة) الإيمان بالملائكة والكتب السماوية، وعلى هذا فمن دان بهذه الأصول يعتبر مؤمنا، ومن أنكرها يعتبر كافرا.

أما أصل (العدل) الذي يقول به كل من الشيعة والمعتزلة فهو راجع في الحقيقة إلى أصل (التوحيد)، كذلك (الإمامة) يمكن أن نعتبرها أصلا مذهبيا من أصول التشيع، كما عليه المحققون من علماء الإمامية، بمعنى أن من أنكرها لا يكون شيعيا، لأنه لا يكون مؤمنا ولا مسلما.

وفي هذا يقول الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ): " اعلم أنه قد اشتهر بين جملة من متأخري أصحابنا، تقسيم الضروري إلى: ضروري الدين وضروري المذهب، ومرادهم بضروري الدين هو ما أجمعت عليه الأمة، كالصلاة والزكاة والحج ونحوها، وضروري المذهب، هو ما اختصت ضروريته بأهل مذهب مخصوص من تلك الأمة، كتحرим المسح

على الخفين، وتحليل المعتنين، ونحوها مما علم ضروريته من مذهب أهل البيت خاصة، قالوا: والكفر إنما يلزم إنكار الأول دون الثاني، ومسألة الإمامة إنما هي من قبيل الثاني دون الأول، فإنكارها لا يستلزم الكفر" (٤٤).

ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٩٥٤): " فمن اعتقد بالإمامة بالمعنى الذي ذكرناه، فهو عندهم مؤمن بالمعنى الأخص، وإذا اقتصر على الأركان الأربعة (أي بدون ركن الإمامة) فهو مسلم ومؤمن بالمعنى الأعم، تترتب عليه جميع أحكام الإسلام من حرمة دمه وماله وعرضه، ووجوب حفظه وحرمة غيبته وغير ذلك، لا أنه بعدم الاعتقاد بالإمامة يخرج عن كونه مسلماً، معاذ الله " (٤٥).

المطلب الثاني

تأصيل نظرية الإمامة

تختلف الشيعة عن سائر فرق المسلمين في مسألة الإمامة، وهي عندهم ركن من أركان الدين، وقاعدة من قواعد الإسلام الأساسية، ومن هذا المنطلق بذل علماء الشيعة، قديماً وحديثاً، أقصى جهودهم في بيان شرعية الإمامة على الكيفية التي آمنوا بها، واستدلوا عليها بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول، وأتوا بصياغة جملة قواعد ونظريات، لتثبيت دعائمها وتعظيمها في وجوه الناقدين والمشككين حولها، من المسلمين وغيرهم، منها:

١- نظرية النص والتعيين: يقصد بهذه النظرية، أن تعيين الإمام يكون بالنص من الله تعالى على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وقد نص النبي (صلى الله عليه وسلم) على إمامة علي بنصوص جلية وخفية، ثم إن علياً أوصى لولده الحسن، وأوصى الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر (٤٦).

٢- نظرية العصمة: العصمة هي لطف من الله تعالى يحمل الشخص (المعصوم) على فعل الخير، ويزجره عن فعل الشر مع بقاء الاختيار، وهذه الصفة ثابتة للأنبياء فقط عند جماهير المسلمين، أما عند الشيعة فهي ثابتة للأنبياء والأئمة من بعدهم، فالأئمة عندهم كالأنبياء في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح والفواحش من الصغر حتى الموت، عمداً وسهواً، لأنهم حفظوا الشرع والقوامون به (٤٧).

٣- نظرية الغيبة والرجعة: أجمعت الشيعة الإمامية على أن إمامهم الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري هو الإمام المهدي المنتظر، الذي ولد سنة (٢٥٥ أو ٢٥٦هـ) وحجبه الله تعالى عن عيون الناس، عند وفاة أبيه الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)، وكان يتصل بشيعته عن طريق سفرائه الأربعة، وبوفاة آخر السفراء سنة (٣٢٩هـ) انتهى هذا العهد المسمى بالغيبة الصغرى، وابتدأت الغيبة الكبرى، وهو لا يزال حيا موجودا، إلا أنه غائب عن الأبصار، وأنه سيعود في آخر الزمان عندما يأذن الله له بالخروج، وسيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، وسيلي أمر الناس ثلاثين أو أربعين سنة^(٤٨).

٤- نظرية التقية: تعد التقية أيضاً من الأمور المتعلقة بالإمامة، وهي عبارة عن كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا. والتقية عند الشيعة تكون فرضاً في حالات، وتجاوز أحياناً من غير فرض ووجوب، كما تكون في أوقات إثباتها أفضل من تركها، وفي أوقات أخرى يكون تركها أفضل^(٤٩).

وتعد التقية من المبادئ الأساسية لدى الشيعة الإمامية، فرضتها الظروف السياسية وما صاحبها من اضطهاد الشيعة وتصفيتهم جسدياً من قبل الحكام والسلاطين، لذلك لجأوا إليها حفظاً لأرواحهم واعتقاداتهم.

ومن ناحية أخرى حاول علماء الشيعة من خلال مبدأ التقية تجاوز بعض التناقضات التي وقعوا فيها في مسألة الإمامة، ومن أهمها:

أ- إن القول بإمام معصوم عن الخطأ، معين بنص إلهي قطعي الثبوت، ثم سكوت هذا الإمام عن المطالبة بحقه، بل اعترافه بسلطان من سبقوه في الإمامة والرياسة، يشكل تناقضاً واضحاً لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق القول بالتقية.

ب- تجاوز ما قد يبدو من تناقض في الأقوال والأفعال التي نسبتها المصادر إلى الأئمة باعتبار أنها ليست تضارباً واختلافاً في الرأي، مما لا يجوز وقوعه من إمام معصوم لا يخطأ، وإنما هي أقوال صدرت في مناسبات كانت بعضها حالات تقية وكتمان للحق صوناً للنفس وحذراً من المهالك^(٥٠).

المبحث الثالث

الأخطاء المنهجية في دراسة فكر الشيعة الإمامية

إن الناظر في تراث الكلاميين وكتاب الفرق والمقالات يقف على أخطاء منهجية خطيرة وقع فيها كثير من هؤلاء، في سياق حديثهم عن الشيعة وتصويرهم للفكر الشيعي، الأمر الذي أدى بهم إلى تشويه الصورة، وإلصاق التهم، وإصدار أحكام غير عادلة.

وربما يكون السبب وراء كل ذلك، التعصب المذهبي والتقليد الأعمى، أو الجهل، أو التجاهل مداراة لسلطة، أو غير ذلك، ولكن الأغرب أن هذه الظاهرة لم تكن خاصة بالعهود المتقدمة، بل لا تزال منتشرة وسائدة في واقعنا الإسلامي.

لذلك خصص هذا المبحث للوقوف على أهم الأخطاء المنهجية الرئيسة في دراسة الشيعة والفكر الشيعي، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول

تصوير الفكر الشيعي من خلال مصادر الخصوم

ما يلاحظ في تأريخ الفكر الإسلامي أن المصادر الرئيسة والمصنفات الأصلية في التعريف بالفرق والمذاهب الكلامية وأصحاب المقالات، كانت على الأغلب من تأليفات خصوم الشيعة من الأشاعرة والماثريديين والظاهرية والحنابلة وغيرها، إضافة إلى تأليفهم لعدد غير قليل من الكتب في الرد على الشيعة وأصول الفكر الشيعي، فهذه المؤلفات في مجموعها تحمل طابع التحامل على المذهب الشيعي، باعتباره مذهباً ضالاً خارجاً عن إجماع المسلمين، لذلك فمن الخطأ المنهجي الكبير اللجوء إلى هذه المصادر والاعتماد عليها في تصوير الفكر الشيعي، من غير نقد وثبت ومقارنة مع ما ورد في مصادر الشيعة نفسها.

واللافت للنظر أن معتمد هؤلاء المؤلفين وأساسهم في بيان كثير من القضايا المتعلقة بالشيعة، إما نقولات غير دقيقة، أو تقولات وادعاءات مزعومة، أو آراء شاذة وفردية، أو ظنون غير راجحة، أو تفسيرات خاطئة، أو تخريجات بعيدة.

وقد تنبه الشيخ جمال الدين القاسمي (ت ١٩١٤) لهذا الخلل المنهجي في نقل الآراء المخالفة، ودعا الباحثين إلى تجاوزه، فقال: "أرى من واجب كل من يؤرخ مذهب قوم،

وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها، أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات، ويقوم بالعزو إلى مأخذها ومصادرها، لتكون النفس في طمأنينة مما يريها إن لم يعن بهذا الواجب" (٥١).

وذكر أيضاً أن هذا الاجراء المنهجي لابد أن يكون دستوراً متبعاً في كل ما ينقل ويروى، حيث قال: "وبالجملة فلا بد من السند في قبول ما يعزى ويروى إلى تلك الفرقة، فإما عن إسفارها أو عن إمام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأي ما بدعوى أنه قيل عنها ذلك أو يقال، فمما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد، فلا يتعانى في رده أو مناقشته، فهذه القاعدة يجب أن تؤخذ دستوراً وأمراً عاماً في كل ما يؤثر وينقل" (٥٢).

ومن المفكرين المعاصرين تنبه الدكتور عرفان عبد الحميد إلى هذه الإشكالية المنهجية ونقدها بقوة، وصرح بأن دارسي الفكر الشيعي من أصحاب المقالات لم ينصفوا الشيعة، وفي هذا يقول: "إن الدراسات القديمة لعقائد الشيعة، والمثلة بكتب المقالات، تحمل طابع التحامل على الشيع الديني باعتباره فرقة خارجة عن إجماع المسلمين، ومن ثم صار من الخطأ الكبير الاعتماد على هذه الكتب في تصوير عقائد الشيعة... وذلك أن ما ورد في كتب المقالات نقول من المخالف، والقاعدة العامة: إن نقل المخالف لا يعتد به، وهذه النقول غالباً ما تكون تخريجات وإلزامات بعيدة عما يقتضيه المذهب، والقاعدة هنا أيضاً: إن ما يقتضيه قول المجتهد لا يجوز أن يجعل قولاً له" (٥٣).

ومن أجدديات البحث العلمي أن المذهب لا يعرف إلا عن طريق أهله ومصادره الأصيلة، ولا يمكن الاعتماد على مراجع الخصوم في ذلك، لأن أصحاب المذهب وعلمائه أصح معرفة لأصول مذهبهم وتفصيله، من معرفة المخالف الخصم بها، مهما أوتي هذا الخصم من العلم والمعرفة، ومهما ادعى الموضوعية وعدم الانحياز.

ومما يؤسف له أن ثقافة قبول الآخر في أدبيات الفرق الإسلامية كانت غريبة، بل غائبة، فكل فرقة من جانبا كانت تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة، وتعمل على تشويه صورة غيرها، وتدعي أنها ناجية وغيرها هالكة.

وقال صالح بن مهدي القبلي (ت ١١٠٨هـ): "وقد صار كل من الفرق يحكي الشر عن مخالفه، ويكتم الخير، بل يروي الكذب والبهت" (٥٤).

واستناداً إلى ما تقدم فكثير من الذين كتبوا عن الشيعة والتشيع لم يحافظوا على الأمانة والموضوعية في تسمية الفرق الشيعية ونسبة الآراء وإصدار الأحكام.

فمثلاً قال الخياط المعتزلي (ت٣١١هـ): "وأما جملة قول الرافضة فهو أن الله عز وجل ذو قد وصورة وحد، يتحرك ويسكن، يدنو ويبعد، يخف ويثقل" (٥٥).

وفي سياق حديثه عن فرق الإمامية قال الإسفرايني (ت٤٧١هـ): "... ويزعمون أنه لا اعتماد على الشريعة التي في أيدي المسلمين، و ينتظرون إماما يسمونه المهدي، يخرج و يعلمهم الشريعة، وليسوا في الحال على شيء من الدين" (٥٦).

وقال ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ): "وهذه حقيقة مذهبهم، أن الكل عندهم كفر، لأن من مذهبهم التكفير بالذنوب، وكذلك تقول هذه الطائفة التي تسمى بالإمامية: إن كل عاص بكبيرة كافر" (٥٧).

وقال ناصر القفاري: "اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الروافض" (٥٨).

والذي يستتج أن هؤلاء وأشباههم غير منصفين في الحكم على الشيعة، وغير دقيقين في نسبة الآراء إليهم، ويظهر لنا ذلك بوضوح عندما نأتي بشواهد من كلام علماء الشيعة المعتبرين ومن مصادرهم الأصيلة:

قال الشيخ الصدوق: "اعتقادنا في التوحيد أن الله واحد ليس كمثل شيء، قديم لم يزل، ولا يزال، سميع، بصير، حكيم، حي، قيوم، عزيز، قدوس، عالم، قادر، غني، لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض... خارج عن الحدين، حد الإبطال وحد التشبيه... ومن قال بالتشبيه فهو مشرك، ومن نسب إلى الإمامية غير ما وصف في التوحيد فهو كاذب" (٥٩).

وقال الشيخ المفيد: "إن الله عز وجل واحد في الإلبيه والأزلية، لا يشبهه شيء ولا يجوز أن يماثله شيء" وقال: "واتفقت الإمامية على أن مرتكب الكبيرة من أهل المعرفة والإقرار لا يخرج بذلك عن الإسلام، وأنه مسلم وإن كان فاسقاً بما فعله من الكبائر والآثام" (٦٠).

وقال الشيخ محمد رضا المظفر (ت١٩٦٤م): "نعقد أن الله تعالى واحد أحد ليس كمثل

شيء، قديم لم يزل ولا يزال، هو الأول والآخر، عليم حكيم عادل حي قادر غني سميع بصير لا يوصف بما توصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولا صورة، وليس جوهرًا ولا عرضًا، وليس له ثقل أو خفة، ولا حركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه، كما لا ند له، ولا شبهه، ولا ضد، ولا صاحبة له، ولا ولد، ولا شريك، ولم يكن له كفواً أحد، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار" (٦١).

ويتضح مما تقدم مدى خطورة الاعتماد على مصادر الخصوم في بيان آراء مذهب من المذاهب، وذكر محمد الحسين آل كاشف الغطاء، أن الذين يكتبون عن الشيعة، يأخذون في الغالب مذهب الشيعة من أمثال ابن خلدون وابن عبد ربه الأندلسي وكتب الغربيين، أما الرجوع إلى كتب الشيعة وعلمائهم، فذاك مما لا يخطر ببال أحدهم (٦٢).

وكذلك صرح الشيخ محمد جواد مغنية (ت ١٩٧٩) بأن الشيعة لا يقرون ولا يعترفون بشيء مما قيل عن عقيدتهم، إذا لم تتفق مع ما جاء في الكتب المعتمدة عندهم، سواء أكان القائل سنياً أو شيعياً، متقدماً أو متأخراً (٦٣).

المطلب الثاني

الخط بين مذهب الإمامية وتعاليم الغلاة

سبق أن ذكرنا أن كتاب الفرق والمؤرخون أطلقوا اسم الغلاة على فرق شيعية غلوا في حق أئمتهم، وأخرجوهم من حدود البشرية، ونسبوهم إلى الألوهية والنبوة، وتبنوا أفكاراً هدامة، بحيث تجاوزوا العقل والمنطق، وبلغوا الحد النهائي من التشويه والمس بأساسيات الدين الإسلامي وثوابته.

ومن أشهر الفرق الشيعية الغالية التي ظهرت في القرنين الأول والثاني الهجريين، وذكرها علماء السنة والشيعة: السبئية أتباع عبدالله بن سبأ، والخطابية أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، والبيانية أتباع بيان بن سمعان التميمي، والمنصورية أتباع أبي منصور العجلي، والمغيرية أتباع المغيرة بن سعيد البجلي، والعلبائية أتباع العلباء بن ذراع الدوسي، وغيرها (٦٤).

وذكر بعض الباحثين أن فرق الغلاة كانت تضم دوائر مختلفة ومتنوعة، تعكس صوراً

من الآراء والأفكار القديمة التي اصطدم بها الإسلام في الأراضي المفتوحة، وذلك كفكرة الحلول والتجسيد، وفكرة التشبيه والتجسيم، وفكرة تناسخ الأرواح، وفكرة الموت الظاهري، وفكرة النبوة المستمرة، وفكرة الإباحية والتحلل من النواميس الأخلاقية، وفكرة تقديس الأعداد^(٦٥).

ومما يجب التنبيه له أن أئمة أهل البيت قد نددوا بظاهرة الغلو تنديداً شديداً، ولعنوا الغلاة و تبرؤوا منهم وأخرجوهم من الإسلام، ووردت عنهم في هذا الصدد روايات كثيرة، وحكي عن الإمام علي أنه حكم فيهم بالقتل والتحريق بالنار^(٦٦).

وعلى نفس منوال الأئمة ناهض علماء الإمامية أفكار الغلاة بقوة، وصرحوا بكفرهم وشركهم والبراءة منهم، وفي هذا قال الشيخ المفيد: "الغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته -عليهم السلام- إلى الألوهية والنبوة، ووصفوه من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار"^(٦٧).

وقال الشيخ الصدوق: "اعتقادنا في الغلاة والمفوضة^(٦٨)، أنهم كفار بالله تعالى، وأنهم أشر من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلة"^(٦٩).

ومن الناحية العملية وفي سياق تعامل الشيعة مع الغلاة قال الشيخ مغنية: "وأجمع علماء الإمامية على نجاسة الغلاة، وعدم جواز تغسيل ودفن موتاهم، وعلى تحريم إعطائهم الزكاة، وعلى أنه لا يحل للغالي أن يتزوج المسلمة، ولا للمسلم أن يتزوج الغالية، مع أن الإمامية أجازوا الزواج بالكتابية"^(٧٠).

ومع هذه التصريحات ونحوها في الكتب المعتمدة عند الإمامية، فقد خلط كثير من دارسي الفكر الشيعي، قديماً وحديثاً بين أصول المذهب الإمامي وتعاليم الغلاة، وهذا خطأ منهجي لا يغتفر، سواء أكان عن قصد أو غير قصد.

فمن المتقدمين أطلق أبو الحسين الملطي مصطلح (الرافضة) على جميع فرق الشيعة، ولم يفرق في ذلك بين المعتدلين والمغالين، فقال في موضع: "إن أهل الضلال الرافضة ثمانى

عشرة فرقة، يتلقبون بالإمامية" (٧١).

وقال في موضع آخر: "إن في الرافضة اللواط والأبنة، والحرق، والزنا، وشرب الخمر، وقذف المؤمنين والمؤمنات، والزور والبهت، وكل قاذورة، وليس لهم شريعة ولا دين" (٧٢).

ويقول المستشرق جولدتسهر في كتابه (العقيدة والشريعة): "إن الشيعة كانت على وجه الدقة المنطقة التي نبتت فيها جرائم السخافات التي حللت وقضت على نظرية الألوهية في الاسلام" (٧٣).

وكذلك يقول أحمد أمين: "والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الاسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آباءه، من يهودية ونصرانية وزرادشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت شعاراً يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم" (٧٤).

وقد أشار إلى هذا الخطأ المنهجي الخطير بعض محققي الإمامية والمنصفون من السنة، فقال الشيخ محمد جواد مغنية: "وما زال كثير من الكتاب ينسب جهلاً أو تنكياً عقيدة الغلاة إلى جميع فرق الشيعة، حتى الإمامية، مع أن الإمامية قد استدلوا في كتب العقائد والأصول على كفر الغلاة، ووجوب البراءة منهم" (٧٥).

ويقول الدكتور عرفان عبد الحميد: "إن مؤرخي الفكر الشيعي قد أخفقوا في إقامة حدود واضحة بين الشيعة الإمامية الاثني عشرية، التي تمثل أكثرية الشيعة وبين سائر الفرق الشيعية بما فيها الغلاة" (٧٦).

ويبحث عبد الحميد الباحثين على الرجوع إلى المصادر المعتبرة عند الإمامية لبيان الصورة الحقيقية للشيعة، وينتقد منهج بعض المستشرقين وبعض الباحثين الإسلاميين لقصورهم في هذه الناحية، وفي هذا يقول: "ليس إلا من قبيل التشويه المخزي درج تعاليم الغلاة تحت مصطلح الشيعة، ومن هنا يظهر فساد الأحكام التعسفية التي أطلقها البعض على الشيعة، والصورة المنافية للحقيقة التي كونوها عنهم، من قبيل ذلك ما قاله جولدتسهر، ونيرج، وفريدلندر، وأحمد أمين، والآخرين عن الشيعة" (٧٧).

المطلب الثالث

تصوير الفكر الشيعي من خلال روايات ضعيفة أو آراء شاذة في المذهب

من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان، أن كل مذهب من المذاهب الإسلامية، قد احتوى على آراء ضعيفة، أو أقوال مرجوحة، أو تأويلات بعيدة، أو تفسيرات فردية شاذة، ولكن ذلك كله لا يمكن أن يعبر عن الوجه الحقيقي للمذهب، ويمثل رأي جمهوره، فهذه نقطة منهجية مهمة لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار، سيما في الدراسات المذهبية، وإذا أهملت يقع كل مذهب في قفص الاتهام، وتشوه صورته، ولم يسلم من نسبته إلى البدعة والفسق والكفر والضلال.

لذلك فإن غياب المنهجية العلمية لدى كثير من الكتاب والباحثين في التعامل مع الأخبار والروايات والآراء الفردية في التراث الشيعي، قد أدى بهم إلى نسبة تهم خطيرة إلى الشيعة، ففي مقدمة تلك التهم نسبة القول بتحريف القرآن ونقصانه إليهم مطلقاً، فقلما يوجد كتاب كُتب حول الشيعة والفكر الشيعي من قبل خصومهم ولم يتعرض لهذا الموضوع الخطير.

ومما لم يلاحظه كثير من هؤلاء الكتاب والباحثين، أن علماء الشيعة تعرضوا لنقد المتون والسند في الروايات، على نحو المحدثين السنيين، واشتروا شروطاً لقبول الخبر الواحد، وفي مقدمة تلك الشروط جعلوا موافقة القرآن ومخالفته ميزاناً لقبول الخبر الواحد ورده، وفيما يتعلق بنقد السند وتقييمه، فقد صنف المتقدمون أمثال الكشي (ت ٣٥٠هـ) وابن الغضائري (ت قبل ٤٥٠هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) والطوسي (ت ٤٦٠هـ)، في علم الرجال، وكذلك أخذ علماء الشيعة منذ ابن طاوس (ت ٦٧٣هـ) وتلميذه العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) بالتصنيف الرباعي للحديث، أي تقسيمه إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف^(٧٨).

وفي السياق ذاته أن المصادر الحديثية الأصيلة عند الشيعة الإمامية أربعة كتب، وهي: (الكافي في الأصول والفروع) لأبي جعفر الكليني (ت ٣٢٩هـ)، و(من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، و(التهذيب) و(الاستبصار) كلاهما للشيخ أبي جعفر الطوسي، وتعرف هذه الكتب بالكتب الأربعة، وقد اشتملت على معظم الأحاديث المروية عن النبي والأئمة، وهي بمكانة الصحيحين عند السنة، مع ذلك فليس كل ما تحويه هذه الكتب مقبولاً بإطلاق

عند جمهور الشيعة، سيما بعد ظهور التصنيف الرابعي^(٧٩).

وقد احتوت الكتب الأربعة على مئات من الأحاديث الضعيفة المردودة، وفي هذا يقول الإمام الخوئي (ت ١٩٩٢): "ذهب جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله، إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيما أن في رواية الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع"^(٨٠).

ومع أن كتاب (الكافي) أوثق كتب الحديث وأهمها لدى علماء المذهب قاطبة، فقد ذكر يحيى محمد، أن العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) أحصى الأخبار الواردة في كتاب (الكافي) ووصل إلى نتيجة، وهي أن ثلثي الأخبار الموجودة فيه تطرح استناداً إلى التصنيف المذكور^(٨١).

ومالاً ينكر أنه قد وردت في كتاب (الكافي) وغيره روايات وأخبار في تحريف القرآن، وتمسك بها جملة من الأخباريين، وقد ادعى بعض علماء هذا الاتجاه الإجماع على القول بالتحريف، وقالوا إنه من ضروريات المذهب، ولكن في الوقت ذاته رفض أغلب علماء الشيعة من الأصوليين والأخباريين هذا القول بقوة، واستدلوا على بطلانه بأدلة عقلية وعقلية وحجج منطقية^(٨٢).

ففي بيان اعتقاد الشيعة حول القرآن قال الشيخ الصدوق: "اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربعة عشر سورة، ومن نسب إلينا أننا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب"^(٨٣).

وقال المفسر الطبرسي (ت ٥٤٨هـ): "فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانها، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا، وقوم من الحشوية العامة، أن في القرآن تغييراً ونقصاً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه"^(٨٤).

وقال محمد الحسين آل كاشف الغطاء "إن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله للإعجاز والتحدي، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وأنه

لأنقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطيء" (٨٥).

كما ذكر الإمام الخوئي وغيره أن مفهوم (التحريف) يطلق ويراد به عدة معان، منها: تغيير التأويل، وتغيير التفسير، وتغيير ترتيب السور، وتغيير بعض الكلمات والحروف والحركات كما هو عند القراء المشهورين مع التحفظ على القرآن المنزل، كما يطلق ويراد به نقصان بعض السور والآيات وضياعها، وهذا الأخير مردود عند جماهير الشيعة (٨٦).

وفي معرض رده على المحدث الشيعي الشيخ نوري الطبرسي (ت ١٩٠٢) الذي أثار الموضوع من جديد من خلال كتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) قال السيد علي الميلاني: "ولو سلمنا أن الشيخ النوري يعتقد بنقصان القرآن، فهو قوله، لا قول الطائفة، قول الواحد لا ينسب إلى الطائفة" (٨٧).

وإضافة إليه فقد صرح مجتهدو الشيعة وكبار علمائهم قديماً وحديثاً بسلامة القرآن من النقص والتحريف، فمنهم على سبيل المثال لا الحصر: النوبختي، والشيخ المفيد في كثير من مؤلفاته، وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي، ونقل القول بذلك أيضاً عن شيخه علم الهدى السيد المرتضى (ت ٥٤٣٦هـ)، ومنهم: المحقق الحلبي (ت ٥٦٧٦هـ) والعلامة الحلبي، والفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، والشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ)، والسيد محمد الشهشاهي (ت ١٢٨٩هـ)، والشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٩٣٣)، والسيد محسن الأمين، والسيد شرف الدين الموسوي (ت ١٩٥٧)، والفقيه الأصولي الشيخ محمد رضا المظفر، والشيخ محمد جواد مغنية، ومرتضى المطهري (ت ١٩٧٩) والسيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٩٨١)، والإمام الخميني (ت ١٩٨٩)، والسيد علي السيستاني في كثير من رسائله وفتاواه، وغيرهم (٨٨).

ويتضح مما تقدم أن القول بتحريف القرآن في المذهب الشيعي قول ضعيف، مردود من قبل الغالبية العظمى من علماء المذهب ومجتهديه، وصرح بذلك جماعة من المنصفين من أهل السنة وفي مقدمتهم: الشيخ محمد عبدالله دراز (ت ١٩٥٨)، والشيخ محمود شلتوت (ت ١٩٦٣)، والشيخ محمد أبو زهرة (ت ١٩٧٤)، والشيخ محمد الغزالي (ت ١٩٩٦)، والدكتور عرفان عبد الحميد، والدكتور طه جابر العلواني (ت ٢٠١٦)، وغيرهم (٨٩).

وفي سياق المطلب ذاته، هناك مسألة أخرى لا تقل خطورتها عن مسألة التحريف، وهي نسبة القول بالتشبيه والتجسيم إلى الشيعة الإمامية، فقد صرح العديد من المتقدمين والمعاصرين بأن الشيعة أول من ابتدع القول بالتشبيه والتجسيم^(٩٠).

ولكن الناظر في التراث الكلامي الشيعي يرى خلاف ذلك، فهم يقولون بالتنزيه المطلق لله عن صفات المخلوقين، ومذهبهم في التوحيد عموماً وفي مسألة الصفات على وجه خاص يتفق مع المعتزلة، وقد عرضنا أقوال كبار علمائهم في ذلك في المطلب الأول من هذا البحث، ولا حاجة لتكرارها هناك.

ويبدو أن السبب وراء هذا التعميم، هو ما نسب إلى هشام بن الحكم، تلميذ الإمام جعفر الصادق من القول بالتشبيه، ولو صح القول عن هشام في ذلك، فهو قوله الخاص به، ولا يمثل قول الشيعة، وفي هذا قال الشيخ المفيد: "هشام بن الحكم كان شيعياً، وإن خالف الشيعة كافة في أسماء الله تعالى وما ذهب إليه في معاني الصفات"^(٩١).

ويقول الدكتور عرفان عبد الحميد: "ألصقت بالتشيع كعقيدة آراء كثيرة، تمثل وجهات نظر فردية، فهشام بن الحكم مثلاً، اتهم بالتشبيه، فصار التشبيه سمة وصمت بها الشيعة جميعاً"^(٩٢).

ويستتج مما سبق أن من الخطأ المنهجي الذي ارتكبه دارسو الفكر الشيعي، تصوير المذهب من خلال روايات ضعيفة، وآراء شاذة، ووجهات نظر فردية، وهذا يؤدي بلا شك إلى تشويه الحقائق، وإصدار أحكام غير عادلة، وبالتالي نشر العداوة والتباغض وتفاقم حدة الخلافات.

المطلب الرابع

تضخيم الخلافات في المسائل الفرعية

الاختلاف بين العلماء والمجتهدين في تفسير النصوص الشرعية أمر طبيعي، ولهذا الاختلاف دور بارز في إغناء التراث الفكري والعلمي، وإعطاء الحيوية للأحكام الشرعية، وذلك بإتاحة التعرف على جميع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الدليل رمى إليها بوجه من وجوه الأدلة، وطرح حلول متعددة لوقائع ومشكلات الحياة المتجددة.

وكان الصحابة يختلفون فيما بينهم في الفروع والتفاصيل الشرعية، ولا يعيب بعضهم بعضاً، وفي هذا، قال القرطبي (ت٦٧١هـ): "ما زال الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث وهم مع ذلك متآلفون" (٩٣).

فالتراث الفقهي الإسلامي يمتلك ثروة هائلة وعظيمة من الآراء والأقوال ووجهات النظر الفقهية، ومعظم تلك الآراء كانت ثمرة تفاسير لنصوص قابلة لتعدد الأفهام، أو اجتهادات مبنية على الأدلة المختلف فيها كالقياس والاستحسان والمصلحة المرسله والعرف ونحو ذلك، وكل رأي من تلك الآراء له قيمته العلمية حتى لو كان رأي فقيه واحد، وذلك أن ما كان راجحاً في عصر وفق ما تقتضيه المصلحة في ذلك العصر، قد يكون مرجوحاً في عصر آخر إذا تغير وجه المصلحة فيه، وما يكون راجحاً في حال أو ظرف أو مكان، قد يكون مرجوحاً إذا تغيرت الأحوال والظروف.

يقول الشيخ مصطفى الزرقا (ت١٩٩٩) "إن ممارسة الاجتهاد لا بد أن تؤدي إلى نتيجة حتمية له، هي اختلاف الآراء بين المجتهدين، ذلك لأن العلماء الذين يتمتعون بعلم ودراية وحرية تفكير، ولو كانوا ينطلقون من قواعد وأسس متفق عليها، لا يمكن أن تتفق آراؤهم وقناعتهم في فهم النصوص، وغرض الشارع في كل منها، وتقدير الصواب والخطأ في ذلك، وهذا شيء طبيعي مشهود، فهم في هذه المواجهات الفكرية وإن اتفقوا في كثير، لا بد أن يختلفوا في كثير" (٩٤).

ومع كل ذلك وبعيداً عن المنهجية العلمية، فقد تحامل كثيرون على الشيعة الإمامية واتهموهم بأنواع التهم، واطلقوا عليهم ألقاباً بذيئة، بل نسبوهم إلى الضلال، وذلك بسبب تبنيهم لبعض المسائل الفقهية، التي خالفوا فيها جماهير السنة، وفي مقدمة تلك المسائل وأهمها، مسألة زواج المتعة، أو الزواج المؤقت.

فالباحث هنا لا يهتم بتصويب رأي أو تخطئه، أو مناقشة أدلة هذا الفريق أو ذاك، بقدر ما يهتم بمنهجية التعامل مع الخلافات الفقهية بين الشيعة وغيرهم.

إذن فبغض النظر عن مشروعية المتعة أو عدم مشروعيتها، يرى الباحث أن أغلب المهتمين بدراسة الشيعة لم يوفقوا في التعامل المنهجي العلمي الصحيح مع الخلافات الفقهية بين الشيعة والمذاهب السنية عموماً، ومسألة المتعة على وجه خاص.

فقد حاول الكثير منهم تضخيم مسألة المتعة، كأنها مسألة عقدية، وحاول آخرون حصر التراث الفقهي الشيعي في هذه المسألة الخلافية فقط، كأن فقه الشيعة عبارة عن مسألة المتعة فقط، كما بالغ العديد في تصوير المتعة في المجتمع الشيعي، كأنه مجتمع إباضي، لا يطبق فيه قانون، إضافة إلى جعل الآخرين المتعة من انفرادات الشيعة دون غيرهم.

فالزواج عند الإمامية نوعان، الزواج الدائم، والزواج المؤقت، والزواج الدائم يكون في الظروف الطبيعية والعادية، أما الزواج المؤقت، فهو مشروع ومباح في الظروف غير العادية كالسفر الطويل، وظروف الحرب وما يتعلق بها، والظروف الاقتصادية الصعبة، ونحوها، ولا يختلف الزواج المؤقت عن الدائم في كثير من الأمور الجوهرية، كإجراء صيغة العقد، ووجوب المهر، ولزوم العدة على المرأة، وخلوه من الموانع، وثبوت النسب، ونحو ذلك (٩٥).

وسند الشيعة في إباحة المتعة، قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَنْعَمُوا بِهِ مِنْهُنَّ فَإِنَّهُنَّ أَجْمُرُهنَّ فَرِيضَةً﴾ النساء، الآية: ٢٤. وأيدهم بعض علماء السنة بأن الآية واردة في زواج المتعة (٩٦)، ولكن جماهير السنة من المذاهب الأربعة وغيرهم قالوا بأن المتعة كانت مباحة في بداية الأمر، ثم نسخها النبي (صلى الله عليه وسلم) ولهم في ذلك روايات وأحاديث، وقال الشيعة: لم يثبت النسخ عندنا، وهي مباحة، مازالت على ما كانت عليه (٩٧).

فكل ما في الأمر أن المتعة مسألة فقهية خلافية بين الشيعة والسنة، وفي الوقت ذاته ليست شائعة في المجتمعات الشيعية كلها، بل الزواج الدائم هو الشائع المؤلف (٩٨).

ولكن ما يلاحظ أن خصوم الشيعة، قاموا بتضخيم المسألة والمبالغة فيها إلى حد الافتراء أحياناً، ومع ذلك هناك أمور لم يتنبه لها الكثيرون من هؤلاء، فمنها:

١- إذا كانت الآية المذكورة واردة في مشروعية المتعة، كما قال بها الشيعة وبعض علماء السنة، فيكون نسخها من قبيل نسخ القرآن بالسنة الأحادية، وهذا ما رفض وقوعه جمهور علماء السنة (٩٩).

٢- هناك روايات عند الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) وغيرهما تؤكد استمرار مشروعية المتعة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأن الخليفة

الثاني عمر بن الخطاب نهى عنها في شأن عمرو بن حريث^(١٠٠)، وهذا بلا شك قد يضعف دعوى النسخ.

٣- ذكر ابن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٠هـ) وغيره أن جماعة من الصحابة كانوا يميزون المتعة كابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله وغيرهم، وأكثر أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وسعيد بن جبير، وبه قال ابن جريج، وفي الوقت ذاته قال بعض الحنابلة إنها مكروهة دون التحريم^(١٠١).

٤- أجاز جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة الزواج بنية الطلاق، وهذا لا يختلف عن المتعة إلا من جهة التصريح بالتوقيت وإخفائه، ولهذا قال الاوزاعي: هو نكاح متعة^(١٠٢).

ويتضح من كل ذلك أن المتعة ليست محرمة بالإجماع كما ادعى ذلك فقهاء السنة، وليست من انفرادات الشيعة كما يتصورها الكثيرون، بل كانت مسألة خلافية حتى بين الصحابة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم).

لذلك فإن الخلاف بين الشيعة والسنة في مسألة المتعة، ومسح الرجلين في الوضوء، وإرسال اليدين في الصلاة، والخمس، ونحو ذلك من مسائل فقهية أخرى، خلاف بين راجح ومرجوح وليس بين حق وباطل^(١٠٣).

الخاتمة:

يمكن أن نشير إلى أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث، وذلك فيما يأتي:

١- الاختلاف في الآراء، والتفكير، ووجهات النظر، أمر طبيعي وحتمي، له أسبابه الواقعية والضرورية، ومبرراته العقلية والمنطقية.

٢- اختلف العلماء والمجتهدون في تفسير النصوص الشرعية وبعض آليات الاجتهاد، ولهذا الاختلاف دور بارز في إغناء التراث الفكري والعلمي، وإعطاء الحيوية للأحكام الشرعية.

٣- للحقيقة جوانب ووجوه متعددة، ما من فرقة أو مذهب إلا وقد أصاب جانباً من الحقيقة، وكشف منها بعض الوجوه، ومن هنا فإن حصر الحقانية والنجاة في فرقة أو

مذهب دون الآخرين، سيؤدي حتماً إلى التشتت والتفرق والتباغض، بل إلى الاقتتال والتصفية الجسدية أحياناً.

٤- يعد التعصب المذهبي، وضيق الأفق، وتبرير الأخطاء، والصراعات السياسية، والجهل والتقليد من أخطر العوائق والعقبات أمام التعامل المنهجي الصحيح مع الاختلافات بين الفرق والمذاهب الإسلامية.

٥- وقع كتاب الفرق وأصحاب المقالات ودارسو الفكر الشيعي قديماً وحديثاً في أخطاء منهجية في التعريف بالشيعة الإمامية، وبيان آرائها الفكرية، وتوجهاتها المعرفية، الأمر الذي أدى بهم إلى تقليب الحقائق، وتشويه الصورة، وإلصاق التهم، وإصدار أحكام غير عادلة.

٦- يمكن حصر الأخطاء المنهجية في دراسة الشيعة والفكر الشيعي فيما يأتي:

أ- تصوير الفكر الشيعي من خلال مصادر الخصوم.

ب- الخلط بين مذهب الشيعة الإمامية وتعاليم الغلاة.

ج- تصوير الفكر الشيعي من خلال روايات ضعيفة أو آراء شاذة في المذهب.

د- تضخيم الخلافات في المسائل الفرعية.

٧- يحتاج المسلمون اليوم أكثر من ذي قبل إلى تفعيل مبدأ الحوار والتقارب الفكري والمنهجي، وإحياء روح التسامح فيما بينهم، والتركيز على القواسم المشتركة بين المذاهب والاتجاهات المختلفة، وتصحيح بعض الأخطاء المنهجية الموروثة عن الماضي وتجاوزها.

هوامش البحث

- (١) - انظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥١٩/٢. ابن منظور: لسان العرب ١٨٨/٨.
- (٢) - الشهرستاني: الملل والنحل ١/١٤٤.
- (٣) - السبحاني، جعفر: بحوث في الملل والنحل ٩/٦.
- (٤) - انظر: الشهرستاني: المصدر السابق ١/١٤٤. عبد الحميد، عرفان: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١١.
- (٥) - المفيد: أوائل المقالات، ص ٣٨.
- (٦) - انظر: آل كاشف الغطاء، محمد حسين: أصل الشيعة وأصولها، ص ١١٨. مغنية، محمد جواد: الشيعة والحكامون، ص ٢٩. الحسن، هاشم معروف: أصول التشيع، ص ٢٣.
- (٧) - النوبختي: فرق الشيعة، ص ٥١.
- (٨) - انظر: يعقوبي: تأريخ يعقوبي ٩/٢. ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ص ٦٩٣. أمين، أحمد: فجر الإسلام، ص ٢٥٣. لويس، برنارد: أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية، ص 58.
- (٩) - الأمين، محسن: أعيان الشيعة ١/٢٣.
- (١٠) - انظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٢١٦. فلهوزن، يوليوس: أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام، الخوارج والشيعة، ص ١٤٦. أبو زهرة، محمد: تأريخ المذاهب الإسلامية، ص ٢٦٢.
- (١١) - انظر: ابن النديم: الفهرست، ص ٢٤٩، الألويسي، محمود شكري: مختصر التحفة الاثني عشرية، ص ٢١.
- (١٢) - انظر: حسين، طه: الفتنة الكبرى، علي وبنوه، ص ١٧٣.
- (١٣) - انظر: النشار، علي سامي: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/٦٨٦. الشيبني، كامل: الصلة بين التصوف والتشيع، ص ١٨.
- (١٤) - انظر: عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٤.
- (١٥) - انظر: الدينوري: الأخبار الطوال، ص ١٩٧. حميد الله، محمد: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص ٥٣٨.
- (١٦) - انظر: المقدسي: البدء والتأريخ ٥/١٢٤. الباقلاني: مناقب الأئمة الأربعة، ص ٤٨٠. ابن حزم: المصدر السابق ٤/١٨١. ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص ٥٢٧. الألويسي: المصدر السابق، ص ٢١.
- (١٧) - انظر: الطبري: تأريخ الرسل والملوك ٥/٢٥٣. ابن الأثير: الكامل في التأريخ ٣/٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٨، ص ٣٣٠.

- (١٨) - انظر: المفيد: أوائل المقالات، ص ٣٨.
- (١٩) - انظر: مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣٤.
- (٢٠) - انظر: الأمين، محسن: المصدر السابق ٢١/١. الشيرازي، محمد الحسيني: الشيعة والتشيع، ص ٣٠.
- (٢١) - انظر: الأمين، محسن: المصدر السابق ١٠٧/٧.
- (٢٢) - انظر: الطبري: تأريخ الرسل والملوك ١٦٠/٧، ١٨٠، ١٨٦. الأمين، محسن: المصدر السابق، ٢٨/١، ١١٤/٧. أبو زهرة: الإمام زيد، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص ٤٥، ٥٦.
- (٢٣) - انظر: الطبري: تأريخ الرسل والملوك ٢٢٨/٧. الشهرستاني: المصدر السابق ١٥٥/١. الأكوغ، إسماعيل بن علي: الزيدية، نشأتها ومعتقداتها، ص ٣١.
- (٢٤) - انظر: ابن المرتضى: مقدمة كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، ص ٤٠. أبو زهرة: الإمام زيد، ص ١٩٠. الأكوغ: المصدر السابق، ص ١٤.
- (٢٥) - انظر: مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣٦.
- (٢٦) - انظر: النوبختي: المصدر السابق، ص ١١٤. تامر، عارف: تأريخ الإسماعيلية ١١٤/١.
- (٢٧) - انظر: الشهرستاني: المصدر السابق ٢٠١/١. عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ٥٩.
- ص ٥٨.
- (٢٨) - مقدمة ابن خلدون، ص ٢٢٢.
- (٢٩) - انظر: لويس، برنارد: المصدر السابق، ص ٥٧، ٨٦، ٩٣. عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ٤١.
- (٣٠) - انظر: عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ٤٤.
- (٣١) - النيسابوري: إثبات الإمامة، ص ٢٧.
- (٣٢) - انظر: تامر، عارف: المصدر السابق ١٨٨/٢؛ ٤٨/٣، ١٠٧. دفترى، فرهاد: الإسماعيليون، تأريخهم وعقائدهم، ص ٢٩٧؛ ٣٢٠؛ ٣٤٩. السبحاني: المصدر السابق ٢٨٥/٨. عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ٤٣.
- (٣٣) - انظر: مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣٤.
- (٣٤) - انظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٣٨٧/٤.
- (٣٥) - تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣١.
- (٣٦) - الملل والنحل ١٧٦/١.
- (٣٧) انظر: الكلبيكاني: دروس في الشيعة والتشيع، ص ٢٠٦.
- (٣٨) - انظر: الصدوق: الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٩٧. المفيد: تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣١.

- (٣٩) - انظر: المفيد: أوائل المقالات، ص ٥١. آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٤١. المظفر: عقائد الإمامية، ص ٢٨.
- (٤٠) - انظر: المفيد: أوائل المقالات، ص ٦٢. آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٤٣. المظفر: المصدر السابق، ص٤٧.
- (٤١) - انظر: آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٥٣. المظفر: المصدر السابق، ص٣٣.
- (٤٢) - انظر: المفيد: أوائل المقالات، ص ٦٥. الحلبي، ابن المطهر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص٣٣٨، ٣٤٣. آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٤٥. المظفر: المصدر السابق، ص ٧٣.
- (٤٣) - انظر: الحلبي، ابن المطهر: المصدر السابق، ص٣٨٠، ٤٠٢. آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٥٧. المظفر: المصدر السابق، ص١٦٥.
- (٤٤) - الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، ص٧٦.
- (٤٥) - أصل الشيعة وأصولها، ص١٣٥.
- (٤٦) - انظر: آل كاشف الغطاء: المصدر السابق، ص١٤٨. المظفر: المصدر السابق، ص٧٤.
- (٤٧) - انظر: المفيد: أوائل المقالات، ص ٦٥. المظفر: المصدر السابق، ص٣٣.
- (٤٨) - انظر: المظفر: المصدر السابق، ص ٩٢. السبحاني: المصدر السابق ٦/ ٢٨٨؛ ٦١٧. الكلبايكاني: المصدر السابق، ص١٨٨.
- (٤٩) - انظر: المفيد: تصحيح اعتقادات الإمامية، ص١٣٧. المظفر: المصدر السابق، ص ١٠٠. السبحاني: المصدر السابق، ص٢٩٣.
- (٥٠) - انظر: عبد الحميد: نظرية ولاية الفقيه، ص١٣.
- (٥١) - تأريخ الجهمية والمعتزلة، ص٣٠.
- (٥٢) - المصدر نفسه، ص٣٠.
- (٥٣) - دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص١٥.
- (٥٤) - العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ، ص٣٤١.
- (٥٥) - الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص ٥.
- (٥٦) - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ص٤١.
- (٥٧) - العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي، ص١٨٧.
- (٥٨) - أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ٢ / ٥٢٨.
- (٥٩) - الاعتقادات في دين الإمامية، ص٢٢.
- (٦٠) - أوائل المقالات، ص٥١.
- (٦١) - عقائد الإمامية، ص٢٧.
- (٦٢) - أصل الشيعة وأصولها، ص١١٣.

- (٦٣) انظر: مغنية، محمد جواد: الشيعة في الميزان، ص ١٤.
- (٦٤) - انظر: النوبختي: المصدر السابق، ص ٥٦-٨٩. البغدادي: المصدر السابق ص ٢٠٥-٢٢٥. الشهرستاني: المصدر السابق ١/١٧٧-١٩٣. الحسني، هاشم معروف: عقيدة الشيعة الإمامية، ص ٢١٦. الكلبيكاني: المصدر السابق، ص ٢٠٧.
- (٦٥) - انظر: عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ٥٠.
- (٦٦) - انظر: المفيد: تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣١. الكلبيكاني: المصدر السابق، ص ٢٠٨.
- (٦٧) - تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣١.
- (٦٨) - المفوضة كما قال الشيخ المفيد: "صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به سواهم من الغلاة، اعترافهم بحدوث الأئمة، وخلقهم، ونفي القدم عنهم، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم أن الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال". تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣٣.
- (٦٩) - الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٩٧.
- (٧٠) - الشيعة في الميزان، ص ٢٩٢.
- (٧١) - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص ١٦.
- (٧٢) - المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (٧٣) - العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ٢٠٧.
- (٧٤) - فجر الإسلام، ص ٢٦٢.
- (٧٥) - الشيعة في الميزان، ص ٢٩١.
- (٧٦) - دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٧.
- (٧٧) - المصدر نفسه، ص ٢٠.
- (٧٨) - انظر: الحسني، هاشم معروف: الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٥٠. الفضلي، عبد الهادي: مذهب الإمامية، بحث في النشأة وأصول العقيدة والتشريع، ص ٩٨. محمد، يحيى: مشكلة الحديث، ص ٢١٠، ٢٢٦.
- (٧٩) - انظر: الخوئي: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ١/٢٢. محمد، يحيى: المصدر السابق، ص ٢٠٠.
- (٨٠) - معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ص ٢٢.
- (٨١) - انظر: محمد، يحيى: المصدر السابق، ص ٢١١.
- (٨٢) - انظر: الخوئي: البيان في تفسير القرآن، ص ١٩٧-٢٧٤.
- (٨٣) - الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٨٤.
- (٨٤) - مجمع البيان في تفسير القرآن، ١/١٤.

- (٨٥) - أصل الشيعة وأصولها، ص ١٤٣.
- (٨٦) - انظر: الخوئي: البيان في تفسير القرآن، ص ١٩٧. الخرم آبادي: تحريف القرآن أسطورة أم واقع، ص ٢٥.
- (٨٧) - محاضرات في الاعتقادات، ٢١٧/١.
- (٨٨) - انظر: الفيض الكاشاني: تفسير الصافي ٥٢/١. مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣١٤. الخوئي: البيان في تفسير القرآن، ص ٢٠٠. الرضوي، مرتضى: البرهان على عدم تحريف القرآن، ص ٢٣٩-٢٦١. المحمدي، فتح الله: سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية، ص ١٣٥-١٥٤.
- (٨٩) - انظر: الهندي، رحمة الله: إظهار الحق، ص ٤٣٨. دراز، محمد عبدالله: مدخل إلى القرآن الكريم، ص ٣٩. أبوزهرة: الإمام الصادق، ص ٢٩٦. الغزالي، محمد: ليس من الإسلام، ص ٥٧. عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٥.
- (٩٠) - انظر: الخياط: المصدر السابق، ص ٥. عبد الحميد: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٩. القفاري، ناصر: المصدر السابق ٥٢٨/٢.
- (٩١) - أوائل المقالات، ص ٣٨.
- (٩٢) - دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٩.
- (٩٣) - الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/٥.
- (٩٤) - الفقه الإسلامي ومدارسه، ص ٤٠.
- (٩٥) - انظر: مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣٥٧. الكلبيكاني: المصدر السابق، ص ٢٧٠.
- (٩٦) - انظر: الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٨/٥.
- (٩٧) - انظر: الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٥١٨/١. مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٣٥٨. الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن ٢٧٩/٤.
- (٩٨) - انظر: مغنية: الشيعة في الميزان، ص ٢٥٨.
- (٩٩) - انظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه ١٠٨/٤.
- (١٠٠) - انظر، ما أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر، برقم (١٥-١٦، ١٤٠٥) وأحمد في مسنده برقم (١٤٤٧٩).
- (١٠١) - انظر: ابن قدامة: المغني ٣٨٨/٩.
- (١٠٢) - انظر: ابن قدامة: المصدر السابق ٣٩١/٩. النووي: المنتهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٣٠٢/٥.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- آل كاشف الغطاء، محمد الحسين (ت١٩٥٤): أصل الشيعة وأصولها، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ٢- الألويسي، محمود شكري (ت١٩٢٤): مختصر التحفة الاثني عشرية، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.
- ٣- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٧.
- ٤- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٦٣.
- ٥- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ): الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن عميرة، دار الجليل، بيروت، ط٢.
- ٦- ابن حنبل، أحمد (ت٢٤١هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- ٧- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ط، د.ت.
- ٨- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، اعتنى به: هيثم جمعة هلال، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ٩- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
- ١٠- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت٥٤٣هـ): العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، مكتبة السنة، القاهرة، ط٦، ١٤١٢هـ.
- ١١- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.
- ١٢- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت٦٢٠هـ): المغني، تحقيق: محمد شرف الدين خطاب والسيد محمد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.

- ١٣- ابن المرتضى، المهدي لدين الله، أحمد بن يحيى (ت٨٤٠هـ): مقدمة كتاب البحر الزخار الجامع للمذاهب علماء الأمصار، تحقيق: عبدالله بن عبدالكريم الجرافي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٩٨٩.
- ١٤- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- ١٥- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٤هـ): الفهرست، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- ١٦- أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى (ت١٩٧٤): الإمام زيد، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٥.
- ١٧- أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى: الإمام الصادق، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ١٨- أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ١٩- الإسفرايني، أبو المظفر شاهفور بن طاهر (ت٤٧١هـ): التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
- ٢٠- الأكوخ، إسماعيل بن علي (ت٢٠٠٨): الزيدية، نشأتها ومعتقداتها، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٣، ٢٠٠٧.
- ٢١- أمين، أحمد (ت١٩٥٤): فجر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- ٢٢- الأمين، محسن (ت١٩٥٢): أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢٣- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٢هـ): مناقب الأئمة الأربعة، تحقيق: سميرة فرحات، دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
- ٢٤- البحراني، يوسف بن أحمد (ت١١٨٦هـ): الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، تحقيق: مهدي الرجائي، قم، ط١، ١٤١٩ هـ.ق.
- ٢٥- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ٢٦- تامر، عارف (ت١٩٩٨): تاريخ الإسماعيلية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١، ١٩٩١.

- ٢٧- جولدتسيهر، إجناس (ت ١٩٢١): العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، د.ط، ٢٠١٣.
- ٢٨- الحسني، هاشم معروف (ت ١٩٨٣): أصول التشيع، دار التعارف، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦.
- ٢٩- الحسني، هاشم معروف: عقيدة الشيعة الإمامية، عرض ودراسة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٥٦.
- ٣٠- الحسني، هاشم معروف: الموضوعات في الآثار والأخبار، عرض، ودراسة، دار التعارف، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.
- ٣١- حسين، طه (ت ١٩٧٣): الفتنة الكبرى، علي وبنوه، دار المعارف، القاهرة، ط ١٣، د.ت.
- ٣٢- الحلبي، ابن المطهر جمال الدين الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ): كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، د.ط، د.ت.
- ٣٣- حميد الله، محمد (ت ٢٠٠٢): مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٩٨٧.
- ٣٤- الحرم آبادي، حسن بن حيدر (ت ٢٠١٣): تحريف القرآن أسطورة أم واقع، ترجمة: تحسين البدري، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ط ١، ٢٠٠١.
- ٣٥- الخوئي، أبو القاسم بن علي (ت ١٩٩٢): البيان في تفسير القرآن، أنوار الهدى، قم، ط ٨، ١٩٨١.
- ٣٦- الخوئي، أبو القاسم: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، النجف الأشرف، د.ط، د.ت.
- ٣٧- الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد (ت ٣١١هـ): الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق: نبيرج، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط ١، ١٣٤٤هـ.
- ٣٨- دراز، محمد عبدالله (ت ١٩٥٨): مدخل إلى القرآن الكريم، ترجمه من الفرنسية: محمد عبدالعظيم علي، دار القلم، الكويت، د.ط، ١٩٨٤.
- ٣٩- دفترى، فرهاد: الإسماعيليون، تأريخهم وعقائدهم، ترجمة: سيف الدين القصير، دار الساقى، بيروت، ط ١، ٢٠١٢.
- ٤٠- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ): الأخبار الطوال، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، ١٣٣٠هـ.

٤١- الرضوي، مرتضى: البرهان على عدم تحريف القرآن، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٢- الزرقا، مصطفى أحمد(ت١٩٩٩): الفقه الإسلامي ومدارسه، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٥.

٤٣- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر(ت٧٩٤هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٩٨٨.

٤٤- السبحاني، جعفر: بحوث في الملل والنحل، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٤٥- الشهرستاني، أبو الفتح عبدالكريم بن أبي بكر(ت٥٤٨هـ): الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

٤٦- الشوكاني، محمد بن علي(ت١٢٥٠هـ): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

٤٧- الشيبلي، كامل مصطفى(ت٢٠٠٦): الصلة بين التصوف والتشيع، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.

٤٨- الشيرازي، محمد الحسيني(ت٢٠٠١): الشيعة والتشيع، الأمين للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣.

٤٩- الصدوق، محمد بن علي بن الحسين(ت٣٨١): الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.

٥٠- الطباطبائي، محمد حسين(ت١٩٨١): الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٥١- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن(ت٥٤٨هـ): مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٥٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت.

٥٣- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود شاکر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٥٤- عبدالحמיד، عرفان(ت٢٠٠٧): دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٦٧.

- ٥٥- عبد الحميد، عرفان: نظرية ولاية الفقيه، دراسة وتحليل ونقد، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩.
- ٥٦- الغزالي، محمد (ت١٩٩٦): ليس من الإسلام، دار الشروق، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ٥٧- الفضلي، عبد الهادي: مذهب الإمامية، بحث في النشأة وأصول العقيدة والتشريع، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، د.ت.
- ٥٨- فلهوزن، يوليوس (ت١٩١٨): أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام، الخوارج والشيعة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٨.
- ٥٩- الفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى (ت١٠٩١هـ): تفسير الصافي، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مكتبة الصدر، تهران، ط٣، ١٤١٥هـ.
- ٦٠- القاسمي، جمال الدين (ت١٩١٤): تأريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩.
- ٦١- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
- ٦٢- القفاري، ناصر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د.ن، ط٢، ١٩٩٤.
- ٦٤- الكلبيكاني، علي الرباني: دروس في الشيعة والتشيع، تعريب: أنور الرصافي، جامعة المصطفى العالمية، قم، ط٢، ١٤٣٠ق.
- ٦٥- لويس، برنارد (ت٢٠١٨): أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرومية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الحدائق، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
- ٦٦- محمد، يحيى: مشكلة الحديث، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ٦٧- المحمدي، فتح الله: سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية، دار مشعر، تهران، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ٦٨- المظفر، محمد رضا (ت١٩٦٤): عقائد الإمامية، مركز الأبحاث العقائدية، قم، د.ط، ١٤٢٢هـ.ق.
- ٦٩- مغنية، محمد جواد (ت١٩٧٩): الشيعة في الميزان، دار الشروق، القاهرة، د.ت، ص٣٤.
- ٧٠- مغنية، محمد جواد: الشيعة والحاكمون، تحقيق: سامي الغريبي، منشورات الرضا، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
- ٧١- المفيد، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان (ت٤١٣هـ): أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣هـ.ق..

- ٧٢- المفيد، أبو عبدالله محمد بن محمد بن نعمان: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط١، ١٤١٣هـ.ق، ص ١٣١.
- ٧٣- المقبل، ضياء الدين صالح بن مهدي (ت١١٠٨هـ): العلم الشامخ في إظهار الحق على الآباء والمشايخ، مصر، ط١، ١٣٢٦هـ.
- ٧٤- المقدسي، المطهر بن طاهر (ت٣٥٥هـ): البدء والتأريخ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ٧٥- الملطي، أبو الحسين محمد بن أحمد (ت٣٧٧هـ): التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق: محمد زينهم محمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.
- ٧٦- الميلاني، علي أصغر بن نورالدين (ت٢٠١٢هـ): محاضرات في الاعتقادات، مركز الحقائق الإسلامية، قم، ط٤، ١٤٣٠هـ، ٢١٧/١.
- ٧٧- النشار، علي سامي (ت١٩٨٠هـ): نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.
- ٧٨- النوبختي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت٣٠٠هـ): فرق الشيعة، منشورات الرضا، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
- ٧٩- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ): المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو عبدالرحمن عادل بن سعد، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.
- ٨٠- النيسابوري، أحمد بن إبراهيم (ت٤١٥هـ): إثبات الإمامة، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ١٩٩٦.
- ٨١- الهندي، رحمة الله: إظهار الحق، دار إحياء التراث الإسلامي، الدوحة، د.ط، ط.ت.
- ٨٢- اليعقوبي، أبو العباس أحمد بن إسحاق (ت٢٨٤هـ): تاريخ اليعقوبي، تحقيق: عبدالأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٠.